



## مركز المشروعات الدولية الخاصة

### ملحوظة

في حالة ظهور رموز غير مفهومة في النص الذي بين يديك يرجع هذا إلى خطأ في الطباعة وبإعادة طباعته بصورة سليمة يرجى زيارة الرابط الآن [www.cipe-arabia.org/pdfhelp.asp](http://www.cipe-arabia.org/pdfhelp.asp)

## الحق في الحصول على المعلومات

أصبحت قضية الحصول على المعلومات، سهولة الحصول عليها وحرية تداولها ومصداقيتها ودقتها من القضايا الملحة على رجال الاعمال والمستثمرين. ولذا لزم علينا ان نوضح أولا ماهية الحصول على المعلومات. يمكننا تعريف الحصول على المعلومات بأنه قدرة المواطن على الحصول على معلومات في حيازة الدولة. ونجد بعض الدول تنص في دساتيرها وقوانينها على حق المواطن في الحصول على المعلومات إلا أن بعض الدول الأخرى لا تعترف بهذا الحق، وإن اعترفت به، نجد كثيرا من المحاذير والقيود. بالإضافة الى ذلك، تفرض بعض الدول رسوم إدارية باهظة مقابل الحصول على المعلومات التي يريدونها.

ويثار الجدل حول ارتباط حق الحصول على المعلومات باحترام الحكومات لسيادة القانون فهل يعد حق الحصول على المعلومة عنصرا من عناصر قياس احترام الحكومات لسيادة القانون؟

إن تعزيز وترسيخ سيادة القانون يرتبط بمدى المعلومات المتوفرة للمواطنين عن سياسات حكوماتهم والعمليات الحكومية. وقد تزايد الادراك العام بأن حرية تداول المعلومات وتيسير عملية حصول المواطنين على المعلومات حول الانفاق الحكومي والاستخدامات الحكومية للموارد المالية العامة هو مكون رئيسي من مكونات الديمقراطية وسيادة القانون ولذا كان تيسير الحصول على المعلومات الاقتصادية سبيلا لضمان فعالية سيادة القانون ومبدئي المسائلة والمحاسبة. فمن حق الأفراد الحصول على المعلومات حول أنشطة حكوماتهم سواء كان ذلك بشأن الماضي أو الحاضر أو المستقبل.

وقد أصبحت عبارة "حرية المعلومات" عبارة متكررة واسعة الانتشار عند الحديث عن قدرة الافراد على الحصول على المعلومات التي في حيازة الدولة. وعندما نستخدم عبارة "المعلومات" نقصد بها المعلومات الصحيحة الحقيقية، المعلومات العملية التي تعود بالفائدة على المواطنين عند استخدامها، بما ينعكس في الارتقاء بمستوى معيشة المواطن ونوعية الخدمات التي يحصل عليها.

نعود للسؤال عن أهمية سهولة الحصول على المعلومات. نقول في هذا الصدد، أن على الرغم من أن إتاحة المعلومات للمواطنين هو أحد الأعمدة الرئيسية أو ما نطلق عليه أحد المؤسسات الهامة في المجتمع الديمقراطي حيث يمكن من عمليات المحاسبة والمسائلة، إلا أن إتاحة المعلومات في حد ذاتها لا تشكل

حلا سحريا لجميع الأمراض الاجتماعية. فهي وسيلة فعالة لتحسين المجتمعات ولكنها في حد ذاتها ليست قادرة على تفعيل عملية التحول الجذري. أن معظم قوانين "حرية المعلومات" نشأت من خلال القوانين الإدارية. فقد تم أولا الاتفاق على قاعدة أساسية وهي أن الحكومات تخضع لسيادة القانون وأن للمواطنين الحق في اتخاذ التدابير القانونية ضد الحكومات عند خرقها للقوانين. ونتيجة لهذا الحق، أصبح للمواطنين حقوق قانونية نافذة في الإطلاع على المعلومات التي في حوزة الحكومات طالما كانت تلك المعلومات متصلة بالموضوع محل القضية. وإذا ما أسس هذا الحق، تكون الخطوة التالية هي التخلي عن شرط اتصال المعلومات بالموضوع محل القضية، بما يجعل في نهاية المطاف حق الحصول على المعلومات من الحقوق الاصلية للمواطنين.

### ارتباط حرية الحصول على المعلومات بالنمو والتنمية

أكد البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على ضرورة تمكين المواطنين وضمان مشاركتهم في كافة القرارات والعمليات التي تؤثر على الحياة اليومية. فعلى سبيل المثال، إذا كنا في صدد وضع استراتيجية لمحاربة الفقر، فيجب ألا يقتصر تركيزنا على الخطة الواجب تنفيذها، بل يجب أن يمتد الاهتمام إلى كيفية تنفيذ تلك الخطة. ويقتضى ذلك بعض إجراءات الإصلاح الرئيسية مثل تعزيز المشاركة السياسية من قبل جميع فئات المجتمع، ضمان اتخاذ الإجراءات الكفيلة بخضوع الأجهزة الحكومية للمساءلة والمحاسبة، وضع حد لتجريم النشاط السياسي، تعزيز حرية تدفق المعلومات وحرية الصحافة وضمان بيئة تؤدي الى تنشيط المجتمع المدني وقيامه بدور مؤثر وفاعل عند وضع السياسات والقوانين. فالتمكين والمشاركة يضمنان مشاركة المواطن العادي في صناعة القرار المؤثر على معيشته. أما المواطن الذي لا تتوفر لديه المعلومات الكافية فهو بطبيعة الحال غير قادر على صناعة مستقبل أفضل وتحسين ظروفه المعيشية. المواطن القادر على الحصول على المعلومات، والقادر على فهم كيفية استخدام تلك المعلومات سواء كان ذلك في الإطار السياسي او الاقتصادي أو القانوني، يكون قادرا على اتخاذ قرارات رشيدة تختص بحياته اليومية. أن تمكين المواطنين يتطلب الالتزام السياسي بسياسات تمكن المواطنين من تحسين ظروفهم المعيشية واتخاذ القرار الاقتصادي السليم والطريق يبدأ من تسهيل عملية إتاحة المعلومات.